تعزيز الشمول المالي وتطوير الثقافة المالية الرقمية في ظل تداعيات جائحة كورونا على الإستقرار المالي (الأردن نموذجا)

Enhancing financial inclusion and developing a digital financial culture in light of the repercussions of the Corona pandemic on financial stability (jordan as an example)

خيثر هواري*

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، khiterhouari@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/11/17 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/28

الملخص:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق أهداف استراتيجية الشمول المالي في دولة الأردن كنموذج مقارب لبقية الدول العربية، وواقع البنوك الرقمية في مجال الإبتكار المالي ونشر الثقافة المالية، حيث استخدَمتُ المنهج الوصفي في عرض تداعيات جائحة كوفيد19 على الاستقرار المالي العالمي وتحليل دور البنك المركزي الأردني في مجابهة هذا التحدي من خلال سرد الاحصائيات والمؤشرات والأشكال البيانية، توصلتُ إلى أنّ الأردن بفضل بنيتها التحتية المالية وسياستها الإحترازية المتميزة استطاعَت أن تتكيف بشكل نسبي مع الوضع، وأن تحافظ على استقرارها المالي، كما أنها حققت أهدافَ الإستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل أكبرَ من المستهدف في الخطة، ناهيك عن تطويرها للتكنولوجيا المالية والإبتكار المالي الرقمي، رغم ذلك أمامها عدة تحديات، أبرزها المخاطر السيبرانية.

الكلمات الدالة : كوفيد19، الاستقرار المالي، الشمول المالي، البنك المركزي، الشمول الرقمي.

تصنيفات JEL: G29

Abstract :

This study aims to identify the most important factors that contributed to achieving the objectives of the financial inclusion strategy in the State of Jordan as a model similar to the rest of the Arab countries, and the reality of digital banks in the field of financial innovation and the dissemination of financial culture, as i use the descriptive approach in presenting the repercussions of the Covid-19 pandemic on global financial stability and analyzing the role of The Central Bank of Jordan, in facing this challenge by listing statistics, indicators and charts, has reached Jordan thanks to its financial infrastructure and distinguished prudential policy. The plan is targeted, not to mention its development of financial technology and digital financial innovation, yet it faces several challenges, most notably cyber risks.

Keywords : COVID-19, financial stability, financial inclusion, central bank, digital inclusion.

JEL Classification Codes : G29

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

اتخذت البنوك المركزية في العالم جملة من الإجراءات الاستباقية والشاملة بهدف احتواء التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19، أبرزها ضخ سيولة إضافية للاقتصاديات وتخفيض الاحتياطيات النقدية الإلزامية على الودائع لدى البنوك لتوفير السيولة وتعزيز الملائة المصرفية كضمان للإقراض.

في هذا الإطار؛ تناولت دراستي أهم العوامل والسياسات النقدية التي كانت وراء الاستقرار المصرفي الأردني، والذي جعل دولة الأردن في المرتبة الرابعة عربيا ضمن مؤشر المتانة المصرفية، حيث حاولت التركيز على الاستراتيجية الوطنية الناجحة في تعزيز الثقافة المالية ورفع مستوى التمويل والخدمات المالية الرقمية من حيث دعم المبادرات والابتكارات التي تستخدم أحدث التكنولوجيات المالية العالمية، في إطار تعزيز رائد للأمن السيبراني للخدمات المالية بشكل عام، **فالتميز الحاصل في المنظومة المصرفية الأردنية أنّه تم تحقيق الأهداف بشكل أكبر من المستهدف في الاستراتيجية.**

في قراءة تحليلية للواقع العربي وددت أن أستعرض نموذجا ناجحا للتجربة الأردنية في تكيفها بشكل جيد نسبياً مع الأوضاع الداخلية والإقليمية والعالمية المؤقتة، حيث طرحت الإشكالية التالية:

ما هي تداعيات جائحة كورونا على الاستقرار المالي في الأردن؟ وكيف نجحت الاستراتيجية المعتمدة من قبل البنك المركزي الأردني في تعزيز الشمول المالي وتطوير الثقافة المالية الرقمية؟

تضمنت الدراسة الإجابة عن عديد الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي انعكاسات جائحة كورونا على الاستقرار المالي في دول العالم؟ وكيف تمت إدارة الأزمة؟
- ماهي الإجراءات النقدية والاحترازية التي اعتمدها البنك المركزي الاردني خلال جائحة كورونا؟
- ماهي جهود الأردن في تعزيز الشمول المالي؟
- ما هو دور البنوك الرقمية في تسريع وتيرة الشمول المالي في الأردن؟

فرضيات الدراسة:

H1/ الدول التي التزمت بمعايير لجنة بازل في سياساتها المصرفية كان لديها الحظ الأوفر في تحمل تبعات جائحة كوفيد.

H2/ نجحت الاستراتيجية الوطنية المعتمدة من قبل البنك المركزي الأردني في تحقيق أهداف الشمول المالي وتطوير الثقافة المالية الرقمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بالأساس إلى الوقوف على أهم العوامل التي ساهمت في نجاح مشروع الشمول المالي –ولو نسبيا– في دولة عربية غير نفطية، ومساهمة الإبتكار المصرفي في تعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص التنويع الاقتصادي، كما تهدف كذلك إلى إبراز أهمية البنوك الرقمية في تحقيق الإدماج ونشر الثقافة المالية.

المنهج المتبع:

استخدمت المنهج الوصفي في بعض الجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي والرقمي وما تضمناه من مفاهيم وأهداف، وتطلَّبت كثيٌر من المحاور تتبعَ المنهج التحليلي لبعض المؤشرات والإحصائيات والنتائج المرتبطة بالموضوع.

المحور الأول: مخاطر تطورات جائحة كورونا وآفاق الاستقرار المالي، واقع وتحديات

بعد حوالي سنتين من زمن جائحة كورونا (Covid-19) تسعى دول العالم إلى تخفيف إجراءات الحجر الكلي وتطوير اقتصاداتها بما يتكيف مع أزمات بيولوجية راهنة، خاصة في واقع يشهد ظهور سلالات جديدة متحورة، فضلا عن المخاطر الجيوسياسية بين دول الغرب وروسيا، حيث بات الأمر يكبح مسار التعافي وينذر بأزمة سياسية اقتصادية مرتقبة إذا استمر الحال على ذلك.

توزعت الإجراءات ما بين إجراءات نقدية وإجراءات مالية وأخرى على مستوى الضمان الاجتماعي والصحة العامة، وكانت أهم الإجراءات النقدية التي تم تطبيقها على المستوى الدولي تغيير أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي، كما قامة 147 دولة بالسماح للبنوك بتأجيل أقساط القروض أو إعادة هيكلتها، كما قامت 96 دولة بتقديم تسهيلات مصرفية متوسطة الاجل للشركات والاعمال الصغيرة والمتوسطة (البنك المركزي الأردني، 2020).

فعلى صعيد السياسات النقدية غلبت الإتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في الإقتصادات المتقدمة في ظل انتشار الجائحة، بهدف تقديم الدعم اللازم لمستويات السيولة ودعم الائتمان الموجه للقطاع الخاص، حيث تم خفض أسعار الفائدة لمستويات تاريخية، فيما سجلت مستويات صفرية أو سالبة في بعض الدول، كما تم تبني برامج التيسير الكمي على نطاق واسع، كما اتسع نطاق انتشارها ليشمل بعض الدول النامية والأسواق الصاعدة (صندوق النقد العربي، 2021).

أشار تقرير صندوق النقد لسنة2021 إلى أنّ ضخ السيولة –كإجراءات مالية–في النشاط الاقتصادي في ظل انخفاض الإيرادات العامة أدى إلى زيادة العجز والدين الحكومي إلى مستويات، ولم يستثن من ذلك أيّ بلد في مختلف مجموعات الدخل الإجمالي، فقد وصل متوسط الدين العام العالمي إلى نسبة غير مسبوقة قدرها 97.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، ومن المتوقع أن يستقر عند 99% من إجمالي الناتج المحلي خلال هذه السنة 2022 (مازن، 2020).

الشكل 1: الدين العام العالمي خلال الفترة 2016-2022 (% من الناتج المحلي الإجمالي)

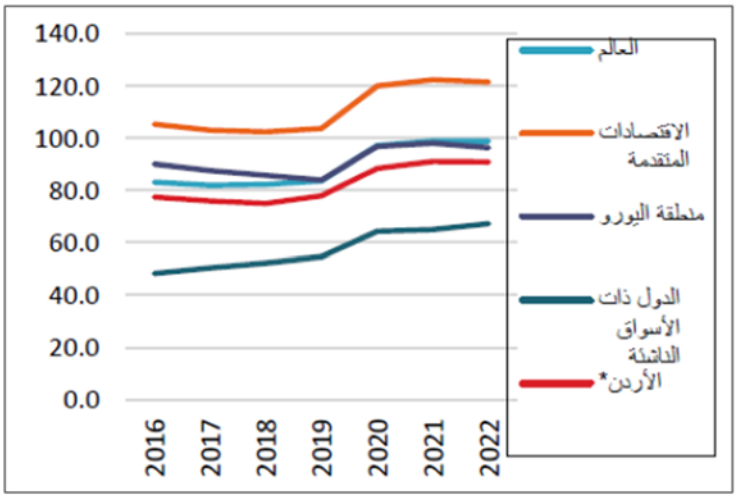

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير مرصد المالية العامة، 2021

نلاحظ أنّ الدول المتقدمة ارتفع الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 103.8% سنة 2019 إلى 120% سنة 2020، وبالنسبة للدول ذات الأسواق الناشئة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام لديها من 54.7% في عام 2019 إلى 64.4% في عام 2020، ومن المتوقع أن تستمر في الإرتفاع حتى نهاية عام 2022، ما يجعل سياسة المالية العامة أمام تحديات كبيرة من أجل إدارة المخاطر التي تهدد التنمية المستدامة، يتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 2: عجز المالية العامة لدول العالم خلال الفترة 2016-2022 (%من الناتج المحلي الإجمالي)

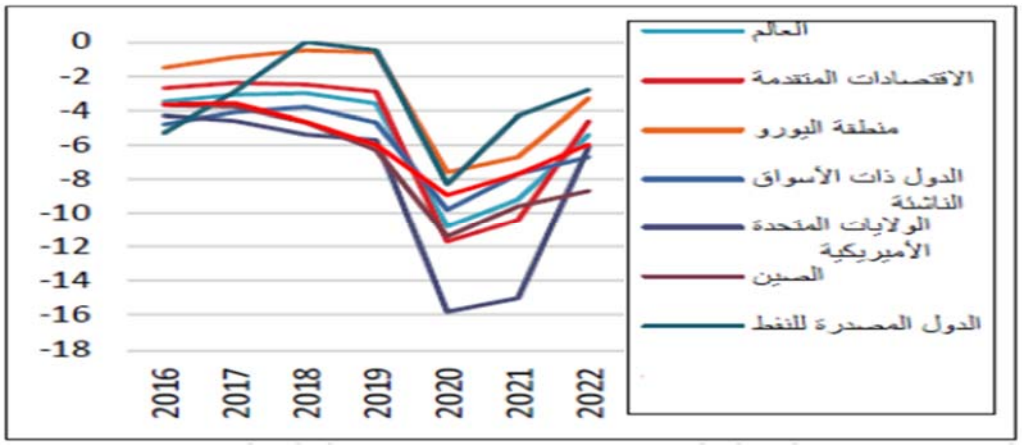

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير مرصد المالية العامة، 2021

نلاحظ ارتفاع نسبة العجز في الاقتصادات المتقدمة من 2.9 % إلى 11.7 % بين سنتي 2019 و2020 ، ويتوقع الخبراء أن تنخفض مع نهاية 2022 لتصل إلى ما يقارب 4.6 %، أما بالنسبة للدول ذات الأسواق الناشئة، فقد ارتفعت نسبة العجز لديها من 4.7 % في 2019 إلى 9.8 % في عام 2020، كذلك الأمر بالنسبة للدول النفطية، حيث بلغت النسبة لديها 0.5 % في عام 2019 وارتفعت بشكل ملحوظ عام 2020 لتصل إلى 8.3 % بسبب تداعيات أزمة كورونا.

ومن المتوقع أن يكون التعافي متفاوتا من حيث درجة الاستجابة بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة، في ظل احتياجات تمويلية كبيرة، خاصة إذا ما أسفر استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية عن إعادة تسعير المخاطر وتشديد الأوضاع المالية، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انعكاسات سلبية على البنوك لزيادة عدد المقترضين المتعثرين مما يؤثر سلبا على نوعية المحفظة الائتمانية، حتى ولو أن البنوك في العالم كانت تتمتع بمستويات عالية من هوامش رأس المال والسيولة، بفضل الإصلاحات الإحترازية التي أجريت بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن أزمة اليوم فرضت ضرورة التسلح المالي بغية الحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد ومنع الجائحة من تهديد النظام المالي العالمي، فينبغي أن تتحرك عجلة السياسة النقدية للحيلولة دون مشكلات جوهرية خانقة، من حيث الموازنة بين الإجراءات الاقتصادية الميسرة قصيرة المدى والمخاطر المترتبة عليها على المدى المتوسط.

الشكل 3: مواطن ضعف المالية العالمية

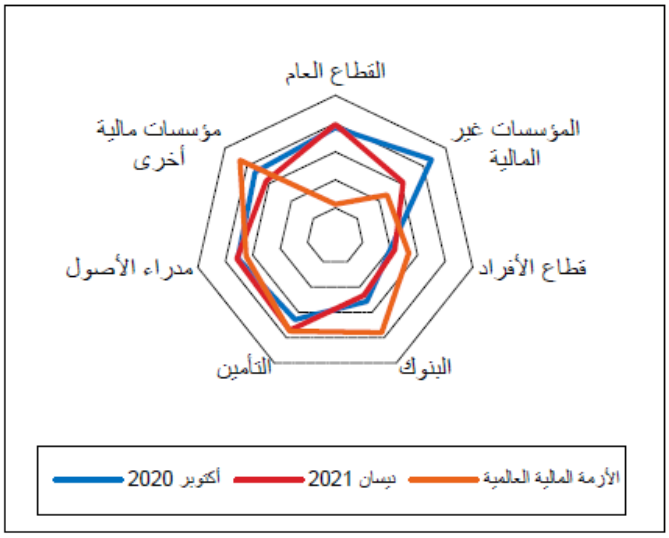

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير مرصد المالية العامة، 2021

لقد كان لأزمة كورونا الأثر الواضح على جميع القطاعات الاقتصادية بدرجات متفاوتة بين الدول، فبعض القطاعات تراجع نموها بشكل حاد جد اً نتيجة الحجر الكامل مثل قطاع السياحة والفنادق وما يتعلق بهما من خدمات، وقطاع النقل الجوي والبري، وقطاع الخدمات الاجتماعية كقطاع التعليم، في حين طال بعض القطاعات تراجع في معدل النمو، مثل قطاع الخدمات الحكومية وقطاع المال والتأمين وقطاع الزراعة.

على مستوى الدو ل العربية؛ دأبت معظم المصارف المركزية إلى تطبيق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية، مما سينعكس إيجاباً على مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي وسيعزز من متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة ويحسن نوعية موجودات هذا القطاع.

الجدول 1: المتطلبات الإحترازية والرقابية المطبقة من قبل بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على القطاع المصرفي

الدولة	نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)	نسبة الدين إلى الدخل (DTI)	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	نسبة الأصول السائلة	الرافعة المالية	تطبيق متطلبات بازل III	تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	معيار نسبة تغطية السيولة	معيار صافي التمويل المستقر	منهجية للتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs)
الأردن	–	–	%12	70 –% 100 %	%4	√	√	√	X	√
الإمارات	–%80 %85	–%30 %50	%11.50	%7	–	بشكل جزئي	√	مطبق على خمسة بنوك كبرى معتمدة من قبل المصرف المركزي	مطبق على خمسة بنوك كبرى معتمدة من قبل المصرف المركزي	√
البحرين	–	%50	%12.50	–	%3	√	√	√	√	√
تونس	–	%40	%10	–		√	√	√	X	قيد الاعداد
السعودية	%90	–	%8	%20	%3	√	√	√	√	–
العراق	–	%12.50	%30	–	√	√	%100	%100	–	–
عُمان	%80	%60	10.50 %	–	%4.5	√	√	√	√	√
فلسطين	–%30 %85	%50	%13	%25	%4	√	√	√	√	√
الكويت	–%50 %80	–%30 %40	%10.5	%18	%3	√	√	√	√	√
ليبيا	%12	–	%8	%25		√	X	√	√	X

مصر	–	%50	%12.5	20 –% %25	%3	√	√	√	√	√
المغرب	–	–	%12	%100	%3	√	√	√	√	√
اليمن	–	–	%8	%25	–	X	√	X	X	X

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية 2021، ص 50

إنّ الحكومة الأردنية نموذج متميز في اتخاذ الإجراءات الاحترازية للتخفيف من تداعيات الجائحة على الإقتصاد الوطني، فبالرغم من التزامها بتدابير الحجر الصحي العام منذ بداية الوباء إلا أنها قامت بتخفيض الضريبة العامة على الخدمات السياحية والزراعية وتسهيل ما أمكن من التراخيص والإعفاءات، أما على مستوى السياسة النقدية اتخذ البنك المركزي الأردني جملة من الإجراءات الإستباقية، حيث تم ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7 % إلى 5 % بتوفير سيولة إضافية للقطاع المصرفي بمبلغ 550 مليون دينار أردني، ما زاد من قدرة البنوك على الإقراض ومكنها من تخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضاها على التسهيلات الممنوحة للأفراد والشركات، كما قامت البنوك بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بما مجموعه 150 نقطة أساس وبمعدل 1.5 % دون انتظار تواريخ الاستحقاقات التعاقدية، كذلك تم تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية للعملاء المتضررين دون فوائد تأخير أو عمولات إضافية (البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 6)، وقام البنك المركزي بإطلاق برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على مواجهة آثار أزمة كورونا بمبلغ 500 مليون دينار وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض بنسبة ضمان 85 %، وتم في عام 2021 زيادة سقف البرنامج إلى 700 مليون دينار وتمديده حتى نهاية عام 2021.

على صعيد السياسة المالية اقترضت الحكومة الأردنية من الأسواق المالية العالمية من خلال إصدار سندات يورو بوند لتمويل بعض الاحتياجات التمويلية وتخفيض الضغط على السوق المحلي وتوفير السيولة المحلية للقطاع الخاص، حيث تم تأجيل استحقاق ضريبة المبيعات وإلغاء فوائد التأخير عن الدفع، والسماح للشركات المدرجة على القوائم الذهبية والفضية بدفع 30 % فقط من الرسوم الجمركية وتأجيل 70 % لاحقا (البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 7).

المحور الثاني: الإجراءات النقدية والاحترازية التي اتخذها البنك المركزي الأردني خلال جائحة كورونا

اتخذ البنك المركزي الأردني خلال فترة جائحة كوفيد جملة من الإجراءات لتنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية، وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، حيث اتسمت السياسة النقدية بالمرونة العالية والاستجابة السريعة بهدف احتواء انعكاسات الأزمة، وبما ينسجم مع أهداف البنك الأساسية والمتمثلة في تحقيق الإستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك الحفاظ على معدلات تضخم ضمن مستويات مناسبة واستقرار سعر الصرف والمحافظة على متانة الجهاز المصرفي وحماية حقوق المودعين، كما سيأتي تفصيله.

وقد شهدت البنوك المرخصة تحسنا في أدائها إذ حققت نموا في إجمالي موجوداتها بنسبة 6.3% وارتفعت الودائع بمعدل نمو 4.2% كما ارتفع الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية بنسبة 5.7% معظمها للقطاع الخاص، وبلغ هامش سعر الفائدة في السوق المصرفي نحو 3.52% (البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 29).

بلغ حجم السيولة المحلية بمفهومها الواسع (M2) في نهاية عام 2020 ما مقدراه 37.0 مليار دينار مقابل 35.0 مليار دينار في سنة 2019، بنسبة نمو بلغت 5.8% (البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 31)

الشكل 4: معدل السيولة المحلية بالنسب المئوية خلال الفترة (2016-2020)

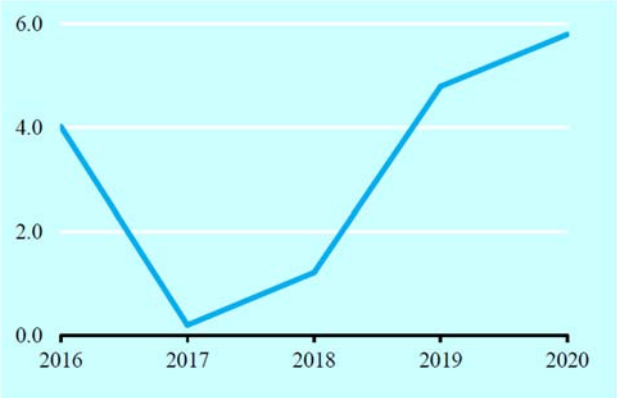

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، التقرير السنوي السابع والخمسون، مطبعة البنك المركزي، الأردن، حزيران 2021، ص 31

شكلت موجودات البنوك المرخصة ما نسبته 96.2% من إجمالي موجودات القطاع المالي الأردني، حيث بلغت موجوداتها ما قيمته 54.1 مليار دينار أردني نهاية 2020.

الشكل 5: مكونات القطاع المالي في الأردن (2020)

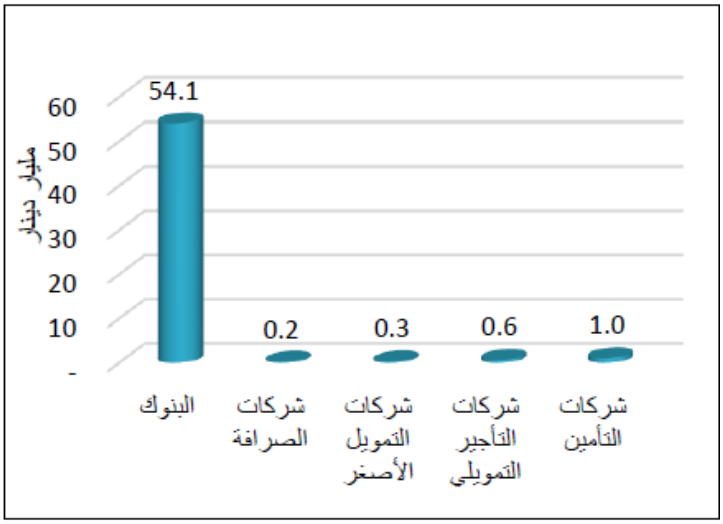

المصدر: البنك المركزي الأردني.

يشار أن مستوى التركز في القطاع المصرفي في الأردن يشهد ارتفاعا متميزا، كما تحسن الوضع التنافسي لقطاع البنوك حسب مؤشر هيرفندل إنديكس (Herfindahl Index)، الأمر الذي ساهم في توازن الاستقرار المالي.

تطورت التسهيلات الائتمانية في ظل جائحة كورونا بما نسبته 5.4 %، حيث وصلت إلى حوالي 27.9 مليار دينار بفضل قيام البنوك بتأجيل سداد مديونيات العملاء المتضررين، حيث أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 90 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020، حيث مثلت التسهيلات الممنوحة للأفراد ما نسبته 39.3% من إجمالي التسهيلات، تليها الشركات الكبرى بنسبة 37.2%، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحظيت بما نسبته 10%، وبتحليل مصادر الأموال لدى الجهاز المصرفي؛ شكلت الودائع المصدر الرئيسي للتمويل بنسبة 68% من الإجمالي.

الجدول 2: تدخلات البنك المركزي خلال جائحة كورونا

تدخلات البنك المركزي خلال جائحة كورونا	المبلغ (مليون دينار)	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020
تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 7% إلى 5%	550	1.8
برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم	500	1.6
اتفاقيات إعادة الشراء المؤقتة مع البنوك	850	2.8
القرض الممنوح للشركة الأردنية لضمان القروض	300	1.0
اتفاقيات إعادة الشراء الدائمة (Outright)	254	0.8
المجموع	2454	8.0

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، التقرير السنوي السابع والخمسون، مطبعة البنك المركزي، الأردن، حزيران 2021، ص 35.

الفرع الأول: مؤشرات المتانة المالية في الجهاز المصرفي الأردني

في ظل الظروف الصعبة وانعكاسات الجائحة البيولوجية استطاعت الاردن المحافظة على سلامة مؤشراتها المالية (The Central Bank of Jordan, 2022):

1- مؤشر السيولة: شكلت إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية حوالي 46.3 % من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2020 ، يعود الفضل لقيام البنك المركزي الأردني باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحتوائية من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع لدى البنوك؛ مما مكنها من الإقراض ومن تخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضاها على التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، قام البنك المركزي كذلك بإجراء اتفاقيات إعادة شراء مع البنوك بمقدار 500 مليون دينار لآجال تصل لسنة بهدف توفير الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص.

2- مؤشر نوعية الأصول (نسبة التغطية): تتمتع الأردن بمستوى جيد من نوعية الأصول، فنسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة بلغت حوالي 71.5% نهاية عام 2020 .

3- مؤشر الربحية: إنخفض معدل العائد على الموجودات كنتيجة لتراجع مؤشر الربحية سنة 2020، وهذا بسبب رصد مخصصات ديون بمبالغ كبيرة للاحتياط من مخاطر جائحة كورونا وقرار البنك المركزي بتأجيل سداد مديونيات العملاء المتضررين.

4- معدل كفاية رأس المال: ما يميز الجهاز المصرفي في الأردن ارتفاع كفاية رأس المال عن النسب المحددة وطنيا ودوليا، وفي خضم مجريات جائحة كورونا سمح البنك المركزي الأردني للبنوك بتوزيع الأرباح مع وضع سقف على قيمة التوزيع بما لا يتجاوز 12% من رأس المال المدفوع

الشكل 6: نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل (2006-2020) (%)

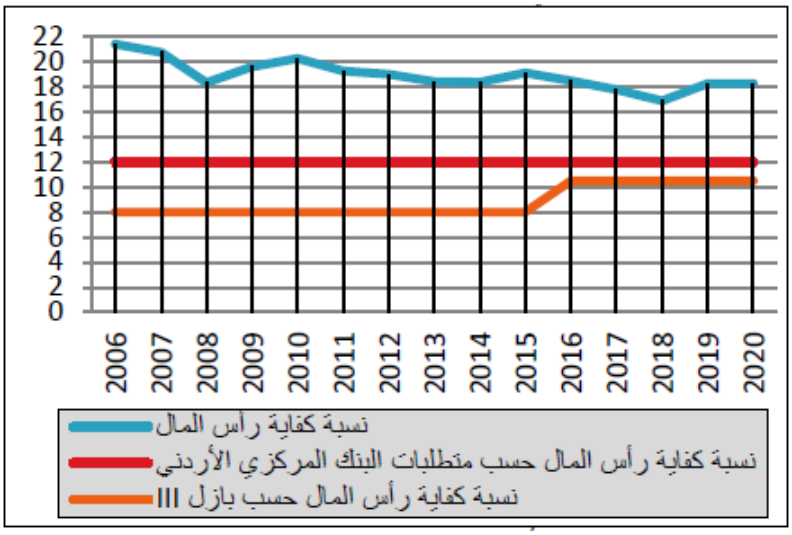

المصدر: البنك المركزي الأردني.

الفرع الثاني: مؤشر الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي الأردني:

يعرف الاستقرار المالي على أنه مجموع الشروط التي يكون فيها النظام المالي بما فيها الوسطاء الماليون والأسواق والبنية الأساسية للأسواق قادرين على تحمل الإختلالات والصدمات والأزمات المالية، ومنه التحقيق من احتمالية تعطل وظائف الوساطة المالية وإضعاف القدرة على تخصيص المدخرات وتوجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، وبهدف توضيح الإطار الخاص بمفهوم الاستقرار المالي الذي اهتمت به هيئات دولية (صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) (الشاذلي، 2014) والتي حاولت إعطاء مفهوم واضح فقد اعتبرته بأنه يتجاوز المفهوم البسيط في عدم الوقوع في الأزمات، فالاستقرار يستوجب حضور إمكانيات معينة (تيسير كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق الجغرافية) إضافة إلى مختلف العمليات المالية والاقتصادية كالادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض وخلق السيولة وتوزيعها وتراكم الثروة ونمو الناتج مع تقييم المخاطر المالية وإدارتها بشكل صحيح حتى أوقات الأزمات والإختلالات، وعليه فالاستقرار المالي يستند إلى استقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة،

واستقرار أسواق المال والبنوك التجارية والأنشطة المتعلقة بها من جهة ثانية، ومن أهم الجهات المسئولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال مدى صلاحية وسلامة السياسة النقدية والمالية التي تنتهجها لتفادي وقوع الأزمات (دردور).

إن مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام إنذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث الأزمات، فضلا عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها، وتتمثل محددات الاستقرار المالي في مؤشرات الحيطة الكلية، وهي بمثابة مؤشرات تدل على مدى سلامة النظام المصرفي، حيث تسمح لمتخذي القرار برصد المتانة المالية بناءا على مقاييس موضوعية كمية وتساعد على الإفصاح عن المعلومات المالية (محمد مناحي الرفيعي، 2020).

الشكل 7: أهمية مؤشر الإستقرار المالي

المصدر: رامي عبيد، مؤشر الاستقرار المالي العربي، الاجتماع السابع لمبادرة الإحصاءات العربية" عربستات"، صندوق النقد العربي، 11 – 12 نوفمبر 2020.

لقد حققت الأردن استقرارها المصرفي بناءا على عديد التجارب الدولية الناجحة، وشكلت مؤشرات القطاع المصرفي أهم المؤشرات المستخدمة في تطوير المؤشر الكلي، يتضح ذلك من خلال التحليل التالي:

يتم استخدام منهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي كالتالي:

$$djt = \frac{Xjt - Xj\,min}{xjMax - xj\,min}$$

بحيث أنّ:

- (djt) القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t)
- القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي (djt) هي $(xj\,min)$
- القيمة العظمى للمؤشر الفرعي (djt) هي $(xjMax)$
- (min) أقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب
- (Max) أكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب

يتم احتساب المؤشر الفرعي باستخدام المعدل المرجح للمؤشرات (djt) مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية، هذا وتتعدد طرق اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات، ومن أفضل الطرق المستخدمة هي الاعتماد على آراء الخبراء المختصين بحيث يتم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي، وعليه فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي:

المتغير	الوزن الترجيحي
كفاية رأس المال	%28.3
جودة الأصول	%28.3
السيولة	%28.3
الربحية	%15
المجموع	%100

يتم ترجيح المؤشرات الفرعية (sub-index) حيث أنّ:

$$I_t = \sum_{1}^{n} w_b d_b$$

- I_t: قيمة المؤشر الفرعي
- n: عدد المتغيرات
- w_b: الوزن الممنوح للمتغير

يتم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:

- مؤشر القطاع المصرفي: $Bsi = \frac{\sum_1^9 w_b d_b}{9}$
- مؤشر الاقتصاد الكلي: $Esi = \frac{\sum_1^7 d_e}{7}$
- مؤشر سوق رأس المال: $Msi = \frac{\sum_1^2 d_m}{2}$

تتمثل أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي في: نمو الناتج المحلي، فجوة الائتمان، إلى الناتج، عجز الحساب الجاري إلى الناتج، مديونية الافراد إلى الدخل، الرقم القياسي لأسعار العقارات، التضخم، الاحتياطات الأجنبية.

أما مؤشرات سوق رأس المال فهي تعبر عن القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الاجمالي (عبيد، 2020)

يتم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

JFSI=((9/18)*Bsi)+((7/18)*Esi)+((2/18)*Msi))

كلما اقتربت هذه القيمة من الواحد الصحيح ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي، ولم يتذبذب هذا المؤشر في الاقتصاد الأردني إلا في بعض الظروف الطارئة، على غرار الازمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث سجل 0.5، وكانت أدنى قيمة له نهاية 2012 بمعدل 0.36، ويعود ذلك للثورات والاضطرابات السياسية التي مر بها العالم العربي، وفي ظل الوضع الحالي سجل ما قيمته 0.44، وذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19.

الشكل 8: مؤشر الاستقرار المالي للأردن خلال الفترة (2007-2020)

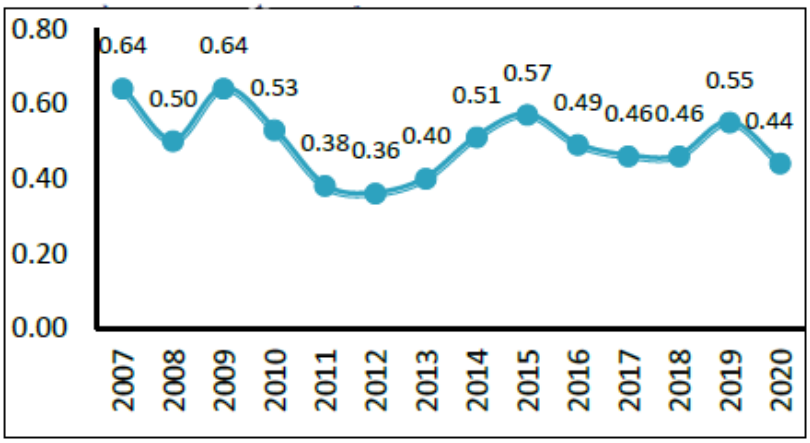

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الإستقرار المالي 2020، ص34.

على العموم؛ هناك توجه عام في الاردن نحو تبني سياسات احترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الاستقرار المالي، وهناك مرونة وقدرة عالية للقطاع المصرفي على استيعاب الصدمات المالية المحتملة، وثمة أثر إيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات سوق رأس المال على مؤشر الاستقرار المالي، وهذا ما يعكس وجود استقرار اقتصادي، وتحسن الأنشطة الاقتصادية، وزيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة، وتدفق استثمارات أجنبية جديدة، وتعزيز ثقة المستثمرين، وقد أظهرت نتائج إختبار الضغط الكلي خلال الفترة 2020 – 2022 أن القطاع المصرفي لديه قدرة على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا على الإقتصاد الوطني، وذلك بإفتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة، وترجع هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال وبمستوى مرتفع من الأرباح، مما يمكنها من إستيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمات المفترضة، دون تأثير كبير على رأس المال، كما أبرزت نتائج إ ختبارات الحساسية أن مخاطر التركزات الإئتمانية لها تأثير أكبر على بعض البنوك مقارنة مع المخاطر الأخرى، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركز لديها (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 113).

المحور الثالث: جهود الأردن في تعزيز الشمول المالي

يُعرف الشمول المالي بأنه الحالة التي يتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة(عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، التأمين) بتكلفة معقولة وبشكلٍ يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة (عبد الرزاق احمد، هندرين، و جوامير ميخان، 2021)، في هذا السياق تبنى صانعو السياسات النقدية والمالية في الدول ذات الأسواق النامية والناشئة موضوع الشمول المالي كأولوية ضمن سياساتهم وأهدافهم لتعبئة الموارد المالية بفعالية وتحقيق النمو الشامل والمستدام (Obafemi & Others, 2016).

وتسعى المصارف في جميع الدول الى تحقيق مجموعة من الاهداف من خلال اتباع الشمول المالي، أبرزها (Helms, 2006):

- تقديم حلول مالية رقمية للمجتمع المحروم اقتصاديا (أرشد ، 2018)، وتعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية ومعرفتهم بأهمية هذه الخدمات وكيفية الحصول ومدى الافادة منها.
- تحسين الظروف المعيشية للأفراد وخاصة الفقراء والعمل على تقليل مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية من خلال بعث روح النشاط والحصول على فرص تنمية اقتصادية والعمل على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- سهولة الوصول الى مصادر التمويل، ودعم الشركات الصغيرة وجعلها تتوسع في عملها وتحقيق الاستثمار المقبول.
- تعزيز النمو الاقتصادي من خلال اقامة مشروعات عمل حرة.
- تشجيع الافراد على الادخار واستثمار الاموال بطرائق استعمال مثالية كإعداد برامج، تعزيز ثقافة التنافس.

في تجربة فريدة من نوعها، واصل البنك المركزي الاردني مسيرته لدعم التطوير والتعلم ونشر المعرفة المالية والمصرفية ضمن الخطة الاستراتيجية المعتمدة، وذلك إدراكا من قبل الإدارة العليا للبنك المركزي لأهمية الدور الذي يقوم به البنك في تنمية وتقدم المجتمعات، حيث عمل البنك في هذا المجال بشكل شامل راعى فيه التنوع في الفئات المستهدفة ونوع وحجم المعرفة لتناسب متلقي الخدمة، فكان للبنك حضوراً متميز اً داخل الأردن وخارجه على المستوى الإقليمي، وكان سفيراً ينقل الخبرات والتجارب في المنطقة منذ سنة 2012 (البنك المركزي الأردني، 2018، الصفحات 5-6)، وتعززت ريادته سنة 2015 حين بدأ بالتوجيه والإشراف على صياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في المملكة، وكانت الدراسة المسحية لجانبي العرض والطلب للشمول المالي هي حجر الأساس، حيث انطلقت فعليا في 04 ديسمبر 2017 مستهدفةً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز القرض المصغر والثقافة المالية، حماية المستهلك المالي ورفع قدراته المالية، وتطوير الخدمات المالية الرقمية (Alliance for Financial Inclusion (AFI), 2020).

ما تميز به تنفيذ الاستراتيجية أنه في عام 2020 تم تحقيق الأهداف بشكل أكبر من المرجو، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي إلى ما يقارب 50 % بدلاً من نسبة 41.5% المستهدفة، وانخفضت فجوة النوع الاجتماعي (Gender gap) إلى حوالي 29% بدلا من 35%، وفي إطار حرص البنك المركزي الأردني على دعم الشركات الناشئة، قام الأخير بتأسيس لجنة داخلية بهدف إدارة المشاريع المتعلقة بتعزيز الشمول المالي وتوسيع فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة مع مؤسسات تمويل دولية وإقليمية، بحصة قاربت 425 مليون دولار أمريكي بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وقد ساهمت هذه التمويلات بخلق حوالي 7000 فرصة عمل جديدة، بالإضافة إلى خط الائتمان المقدم من بنك الإعمار الأوروبي للبنوك مباشرة بمبلغ 120 مليون دولار لنفس الغاية، كما يوجد لدى البنك المركزي برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية والصحة والتعليم وقطاع النقل وقطاع الصادرات، بسعر فائدة يبلغ 0.5% للتمويل الموجه للمناطق الريفية والنائية.

وفي إطار تطوير الأعمال الريادية استمر البنك المركزي الأردني خلال عام 2020 بتسهيل القروض من خلال البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي (انهض) الذي تم إطلاقه عام 2019 بقيمة 100 مليون دينار أملا في تقليص معدل البطالة وزرع روح المقاولاتية لدى الشباب، حيث استفاد من البرنامج 195 مشروعا بقيمة بلغت ما يقارب 5.4 مليون دينار، كما تم في منتصف سنة 2020 إطلاق برنامج البنك المركزي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مواجهة تداعيات جائحة كورونا بقيمة 500 مليون دينار، ثم تم في عام 2021 زيادة مبلغ البرنامج إلى700 مليون دينار وتمديده حتى نهاية عام 2021 ، وقد استفاد من هذا البرنامج 5000 مشروع بقيمة 447 مليون دينار، واستخدم ما نسبته 40% من هذه المبالغ لتغطية رواتب وأجور العاملين في هذه الشركات بقيمة تقارب 177 مليون دينار وبما يخدم 84500 عامل على رأس عمله.

وتم خلال عام 2020 توقيع اتفاقية سلفة خاصة ما بين البنك المركزي والشركة الأردنية لضمان القروض بقيمة 300 مليون دينار لاستحداث البرنامج الوطني لضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا والذي يهدف إلى تيسير التمويل للمهنيين والحرفيين وأصحاب المؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الحصول على التمويل بشروط وكلف ميسرة ومساعدتها على تغطية نفقاتها التشغيلية ورأس المال العامل بما فيها دفع الرواتب والأجور، والمحافظة على سير أعمالها وتمكينها من استئناف نشاطها وتوسعته مستقبلاً، حيث يقدم البرنامج ضمانا بما نسبته 85 % من مخاطر التمويلات الممنوحة ضمن هذا البرنامج، وذلك نظراً للظروف التي مر بها الاقتصاد الأردني نتيجة تداعيات جائحة كورونا (البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 13).

الفرع الأول: البنية التحتية للنظام المالي الأردني

باشر البنك المركزي الأردني بعملية تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، وذلك بهدف تعزيز الأمان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات ولتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الإئتمان وتسهيل دورة النقود في الإقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية، وقد اضطلع البنك المركزي بالدور القيادي لهذه العملية يسانده فيها البنوك التجارية ممثلة بمجلس المدفوعات الوطني الأردني، كما قام البنك المركزي بتطوير البنية التحتية للنظام المالي والتشريعات المالية ذات العلاقة، حيث أن جهود البنك المركزي ركزت على بعدين رئيسين، وهما: تعزيز الشمول المالي وتعزيز المنظومة التشريعية للنظام المالي (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 15).

توالت التعديلات على قوانين البنك المركزي الأردني منذ سنة 2016 لتعزيز سلامة المراكز المالية وفق المعايير الدولية، فتعديل سنة 2019 ساهم في تنظيم عمليات التملك للنسب في رؤوس أموال البنوك، ومكّن البنك المركزي من حرية وضع ضوابط لاختيار مدققي الحسابات، واتخاذ إجراءات بديلة لمعالجة مشاكل البنوك المتعثرة، وتعزيز مبادئ الحوكمة من خلال فصل الإدارات التنفيذية في البنوك عن مجالس إدارتها، وتحديد اختيار الأعضاء بناءا على كفاءاتهم؛ بنسبة لا تقل عن سبعة أعضاء وألاّ يزيد نصاب الأعضاء المستقلين منهم على نصف العدد، كما منح القانون المعدل حرية البنوك في عمليات التحويل دون موافقة خطية من البنك المركزي، هذه الحرية لا تعني إهمال تحسين الأدوات الرقابية على البنوك وفق التطورات التي تجري على معايير المحاسبة والرقابة الدولية، بل

لاحظنا أنّ بعض التعديلات جاءت لتحسين بيئة أعمال البنوك من خلال تمكينها من المساهمة في بعض أنواع الشركات التي تتعلق بأنشطتها البنكية كشركات نقل النقد وأنظمة الدفع الإلكتروني وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

وفي منتصف سنة 2021 صدر قانون تنظيم أعمال التأمين لتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية الخاصة بأعمال التأمين بما يتوافق مع المقاييس الدولية والتجارب العالمية، كما صدرت تعليمات تتيح للبنوك تملك حصص الأسهم في رؤوس أموال الشركات بهدف إدارة مخاطر توظيف الأموال والمحافظة على الملاءة المالية، في ذات السياق زخرت فترة ما بعد جائحة كورونا برزنامة مهمة من التشريعات المصرفية سيما في الجانب الرقمي؛ فبتاريخ 2021/03/03 صدرت تعليمات حماية المستهلك المالي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال من حيث الإفصاح والشفافية وحماية البيانات الشخصية وحسابات الدفع الإلكترونية وتأمينها من مخاطر الاحتيال أو الاختراق.

من ضمن القوانين المهمة التي جعلتنا نهتم بالتجربة الأردنية كنموذج للدول الناجحة في مجال الشمول المالي، نذكر كذلك:

1- تعليمات منح التسهيلات المباشرة بالعملة الأجنبية وضوابط منح التسهيلات الائتمانية لأشخاص لا يمارسون نشاطا داخل المملكة و/أو لتمويل أنشطة خارج المملكة.

2- تعليمات حماية المستهلك المالي لعملاء شركات الصرافة المرخصة، ويجب حماية بيانات العملاء والتعامل معهم بعدالة واحترام ومعالجة الشكاوى الواردة من قبلهم (البنك المركزي الأردني، 2020).

3- تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لشركات التمويل المصغر.

4- تعليمات الحوكمة المؤسسية لشركات التمويل المصغر، وتضمنت دليل الحوكمة ومهام مجلس الإدارة، وحقوق المساهمين ومبادئ الإفصاح والشفافية.

5- تعليمات اندماج شركات الصرافة المرخصة

6- تعليمات تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تضمنت مجموعة من المعايير تشمل الإطار المحاسبي ومنهجية إدارة مخاطر الائتمان بهدف المحافظة على متانة الوضع المالي للبنك، وتحديد مبادئ المحاسبة والإفصاح المالي لاحتياطيات المخاطر، وتحديد أنواع الأدوات الرئيسية للاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

7- تعليمات نسبة تغطية السيولة (LCR) بهدف تعزيز إدارة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال التأكد من أن البنك يحتفظ بمخزون أمان من الأصول السائلة لمواجهة احتمالات طارئة وفق متطلبات لجنة بازل III.

8- تعديلات مصرفية لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية بهدف احتواء التداعيات السلبية لفيروس كورونا وتمكين القطاعات الاقتصادية من استمرارية نشاطها والحفاظ على الأيدي العاملة لديها.

9- إصدار جملة من التعاميم الرقابية، كالسماح للبنوك بفتح اعتمادات مستندية وتخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي من7% إلى 5% بهدف تعزيز السيولة المتاحة وتخفيض أسعار الفوائد على القروض لدعم النشاط الاقتصادي، وتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية المستحقة على المتعاملين الذين تضرروا من آثار جائحة كورونا دون أي عمولة أو فوائد تأخير بالإضافة إلى إجراء جدولة أو إعادة جدولة لمديونيات العملاء دون دفعة نقدية أو عمولة إضافية، وتعميم توسيع لمفهوم المؤسسات المتوسطة لدعمها أمام تحديات الجائحة.

الفرع الثاني: دعم القروض المصغرة

تتوفر الأردن على تسعة مؤسسات لدعم القروض المصغرة، منها شركتان متخصصتان في التمويل الاسلامي، وقد قام البنك المركزي خلال سنة 2020 بتعزيز هذه الشركات بقواعد الحوكمة المؤسسية بضبط تشكيلة مجلس الإدارة ومعايير الملاءمة للمجلس وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية العليا واللجان المنبثقة عن المجلس، مهام ومسؤوليات المجلس واجتماعاته، حقوق المساهمين والإفصاح والشفافية، إضافة إلى تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وتعليمات مكافحة غسل الأموال بما يواكب المعايير الدولية والممارسات المثلى.

وبهدف التخفيف من الاثار الاقتصادية على عملاء قطاع التمويل الأصغر، تم الطلب من شركات التمويل الأصغر تأجيل الأقساط للقروض الممنوحة للعملاء المتضررين من هذه الازمة ، على ألا تتقاضى الشركات أي فوائد إضافية او أي رسوم لقاء ذلك، مع السماح للشركات وفقا لتقديرها النظر بتأجيل الأقساط المتبقية او اتخاذ الترتيبات المناسبة بشأنها وذلك بناء على طلب من العميل ، وعلى الا يؤثر ذلك سلبا على السجل الائتماني للعملاء، كما تم تخصيص جزء من أموال الصندوق الأردني للريادة للاستثمار المباشر في الشركات الريادية والناشئة والبحث مع صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في إمكانية إيجاد رأس مال كافٍ يخصص للإستثمار في هذه الشركات (البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 38).

المحور الرابع: دور البنوك الرقمية في تسريع وتيرة الشمول المالي في الأردن

أبرزت أزمة فيروس كورونا الحالية مدى الحاجة لإستخدام التقنيات المالية الحديثة في تقديم المنتجات والخدمات المالية، سواء كانت المقدمة من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص حيث أسهمت هذه التقنيات في استمرار العمليات المالية دون إنقطاع، كما خفضت من المخاطر الصحية الناجمة عن استخدام العمليات المالية التقليدية (الخزرجي، 2020)

وتعرف التقنيات المالية الحديثة (Fintech) بأنها المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة، وتستخدم لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية ولها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي ومنها (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 162): تطبيقات الدفع الإلكتروني، خدمات الدفع الإلكتروني، التمويل الجماعي، العملات الافتراضية الإلكترونية، المستشارون الماليون الروبوتات، البلوكشين (Blockchain) وهو نموذج لترميز الأصول.

في المنطقة العربية، لازالت مؤشرات الشمول المالي الرقمي دون مستوى الطموحات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، 2019)، بالرغم من الجهود الكبيرة التي خطتها الحكومات في تبني العديد من

الإستراتيجيات المتعلقة بالشمول المالي الرقمي، من حيث تطوير الوسائل ونشر الثقافة المالية الرقمية، بل وتعدى الأمر بأن قامت عدد من الدول بتبني برامج تختص بالتقنيات المالية الحديثة، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية.

الشكل 9: بعض مؤشرات الشمول الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم

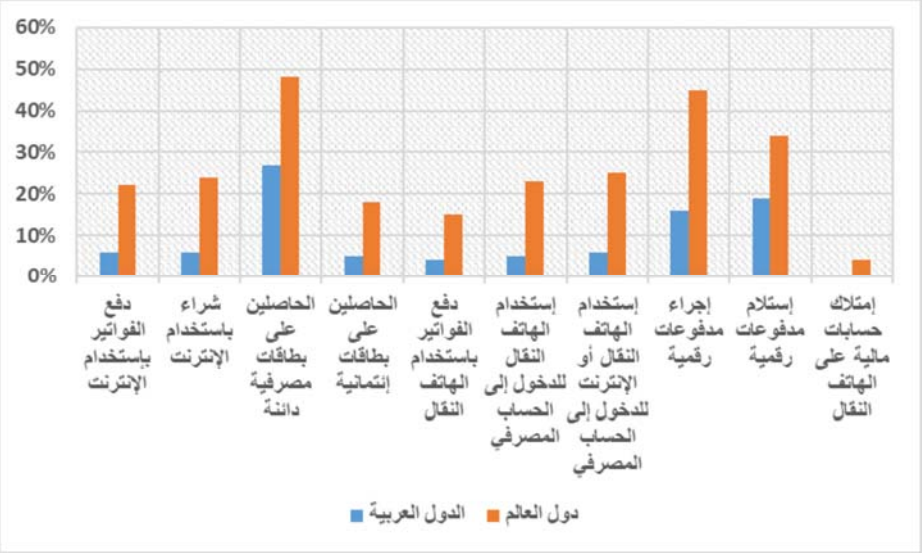

المصدر: قاعدة بيانات فيندكس (Findex)، البنك الدولي.

في هذا الخصوص؛ شهدت الأردن طفرة نوعية في مجال الابتكار المالي وارتفع اهتمام البنك المركزي الأردني بدعم المبادرات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، سيما التي تمكن شرائح المجتمع من الخدمات المالية الرقمية بيسر وكفاءة وأمان، حيث أطلق البنك المركزي في بداية عام 2018 الدليل الناظم لمختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (FinTech Regulatory Sandbox)، وفي عام 2020 تم تطوير أنظمة الدفع وتسهيل الخدمات الإلكترونية للعملاء عبر منصة رقمية على شبكة الويب، وبهذه الآلية تم استعاب شريحة كبيرة من المواطنين خارج الأردن وتمكينهم من الاستعلام ودفع الفواتير وتحويل الأموال بكل سهولة وأمان (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، 2018).

قام البنك المركزي كذلك باعتماد تطبيق خطة مشروع رقمنة المدفوعات الحكومية بالتعاون مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث اكتسب الاحترافية في إطار عضويته في تحالف (Better Than Cash - BTC) الذي يساهم وبشكل كبير في العمل على تحقيق أفضل الطرق لتخفيف التكلفة والوقت على الأجهزة الحكومية في إيصال الدعم عبر الخدمات المالية الرقمية للفئات غير المشمولة بالخدمات المصرفية.

في ظل جائحة كوفيد19 تم تعزيز شمولية التجارة الالكترونية عبر المتاجر وتفعيل قنوات الدفع الإلكترونية من خلال استخدام ألية (QR Code)، كما تم الاتفاق مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي من خلال مشروع (Digital Remittances) لدعم استخدام أدوات الدفع الإلكتروني ونشر الثقافة المالية في أوساط الفئات غير المدمجة في القنوات المصرفية.

وفي خطوة متميزة أعلن البنك المركزي بتاريخ 2021/7/29 عن إصداره وثيقة لتنظيم البنوك الرقمية في المملكة الأردنية الهاشمية، بهدف تطوير الابتكار المستدام في القطاع المصرفي الأردني، وبما يساهم في التحول إلى اقتصاد رقمي شامل وفقا للرؤى العالمية، وتعمل البنوك الأردنية تحت مظلة هذه الوثيقة بمبدأ التشاركية والتشاور مع البنك المركزي على نحو يراعي الفوائد المتوقعة دون إهمال احتياجات الجمهور بمختلف أطيافه.

وضمن متطلبات المالية الرقمية المنشودة تم تطوير أساليب التمويل الرقمي وترميز الأصول (Tokenization) باستخدام تقنية البلوكشين، عن طريق التمثيل الرقمي للأصول التقليدية باستخدام تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع (Distributed Ledger Technology) حيث يتم تحويل قيمتها الى رموز قابلة للتداول في البورصات والأسواق المختلفة، لتسهيل أنشطتها في الاقتصاد الرقمي، ويتم ترميز الأصول عن طريق تخزينها بشكل رمزي (Tokenized assets) أو من خلال إصدار رموز لأول مرة تمثل أوراقا مالية مطروحة للاكتتاب (Security tokens) ، وتكون لها نفس خاصية الأوراق المالية التقليدية، حيث يعبر عن كل رمز بقيمة معينة تمثل حصة من أي أصل قابل للتداول مثل الأسهم والسندات ويمكن تطبيقها أيضاً على الملكية الفكرية وأعمال النشر والتأليف.

من جانب آخر، يجري حالياً العمل على تطوير منصة بيانات إلكترونية لجمع وتحليل بيانات الشمول المالي بشكل دوري (ربعي)، حيث إن توفير خدمات الدفع الالكتروني من فتح محافظ إلكترونية وحساب بنكي أساسي بمتطلبات فتح حساب مخففة ساهم بشمول فئة كبيرة من الأفراد التي كان يصعب عليها تحقيق متطلبات فتح حساب بنكي، كما أنها ساهمت بتسهيل وصول الأفراد في المناطق النائية إلى الخدمات المالية وذلك لانتشار عدة فروع لمقدمي خدمات الدفع الالكتروني في محافظات المملكة، بالإضافة إلى العمولات المنخفضة على الخدمات المالية الرقمية والتي ساهمت في تمكين فئة أكبر من أفراد المجتمع باستخدام خدمات الدفع الإلكتروني (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 164).

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في التقنيات المالية الحديثة وتزايد أهمية استخدام التقنيات الرقمية، إلا أنّ التحدي الأكبر الذي يواجه المؤسسات المالية سواء في الأردن أو في بقية الدول يتمثل في التهديدات الإلكترونية والهجمات السيبرانية، ومع النمو الكبير الذي تشهده التقنيات والخدمات المرتبطة فإنه لا يمكن السير في الإبتكار على حساب سلامة ومتانة المؤسسات المالية وتعطيل الخدمات المالية الضرورية للأنظمة المالية وكذلك على حساب حماية المستهلك.

خاتمة:

بعد مرور أكثر من سنتين على جائحة (Covid-19) تشهد آفاق الاقتصاد العالمي قدراً كبيراً من عدم اليقين بانتهاج استراتيجيات احترازية تقوم على مبدأ الحيطة والحذر، حاولت في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الإجراءات الاستباقية والشاملة التي اتخذتها الحكومة الأردنية كنموذج رائد في إدارة الأزمة بين البلدان العربية؛ ببرامج اقتصادية حصيفة، حيث استمرّت في دعم الدينار وتعزيز ثقافة الإدماج المالي، كما قام البنك المركزي الاردني برفع مستوى التنافسية وتوفير سيولة إضافية للقطاع المصرفي، الأمر الذي مكن البنوك من تأجيل سداد ديون المتضررين من الجائحة والاستمرار بتمويل الاقتصاد، خاصة بعد اعتماد البنك المركزي فكرة بناء مخصصات

ديون بمبالغ كبيرة احتياطا لمخاطر الجائحة، هذه الفكرة ساهمت بشكل مباشر في تسهيل دعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة وتعزيز أهداف الشمول المالي داخل المملكة.

في مجال الرقمنة المصرفية، لقد أتاح التطور المتسارع في الابتكار المالي الكثير من الفرص أمام البنوك في الأردن لتحسين مستوى خدمتها وتوسيع رقعة الإدماج المالي بكل يسر وكفاءة وأمان، إلاّ أنني رأيت من الضروري الاشارة في هذه الخاتمة إلى أعظم تحد يهدد العالم ويؤرق الاستقرار المالي؛ وهو المخاطر السيبرانية التي قد تعطل في أية لحظة نشاطات الأنظمة المالية على جميع المستويات وبدون استثناء، كما تفقد ثقة الجماهير بالنظام المالي، وفي قراءة سطحية لذلك على مستوى البنك المركزي الأردني وجدت أنّ الأمن السيبراني مستقر نسبيا في الوقت الحالي، وأنّ الأردن قامت بتدابير تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر السيبرانية، وإصدار تعليمات للتكيف معها.

نتائج الدراسة:

- أثارت جائحة كورونا حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي، ورغم تحوراتها المفاجئة، إلا أن بعض الاقتصاديات استطاعت أن تتكيف بشكل نسبي مع الوضع، على غرار السياسات الاحترازية الحصيفة التي تبنتها الحكومة الأردنية كنموذج.
- إن الدول التي قامت بتبني برامج الإصلاحات المصرفية بما يتماشى مع المعايير الدولية عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كانت لديها متانة وقدرة أكبر على تحمل تبعات هذه الجائحة.
- تعد البنية التحتية والتشريعية الملائمة والسياسات النقدية الحصيفة من المقومات الأساسية لتعزيز الشمول المالي.
- يتميز الجهاز المصرفي الأردني بمستويات مرتفعة من أرباح رأس المال ما يمكنه من استيعاب المخصصات والخسائر الناتجة عن الصدمات المفترضة دون تأثير كبير على رأس المال نفسه.

توصيات:

- ضرورة استمرار البنوك والمؤسسات المالية بتحسين ضوابطها الأمنية ووضع الإجراءات والتدابير المناسبة لمواجهة التهديدات السيبرانية التي قد تتعرض لها، خصوصا في ظل التوجه المتزايد نحو استخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل أكبر مما كان عليه الأمر قبل جائحة كورونا.
- إنّ استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية وعملية ترميز الأصول غير معمول بها في كثير من الدول العربية على غرار الأردن، لهذا نوصي بهذه التقنية التي بدأت تكتسب زخما كبيرا كأداة لتطوير البنية التحتية المالية بل وجميع القطاعات، لمساهمتها الفعالة في تعزيز رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وتوفير المزيد من السيولة وشحذ همم المستثمرين.
- على الحكومات تقييم الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت لدعم الاقتصاد خلال فترة الجائحة والعمل على الانسحاب التدريجي والمدروس من هذه الإجراءات لضمان عدم التأثير سلبا على التعافي.

أفاق الدراسة:

- لدينا تفاؤل بتحسن أداء السياسات الاقتصادية خلال المرحلة القادمة في ضوء إعادة فتح كل القطاعات والنجاح النسبي لجدوى التوسع في حملات التطعيم الجماعي.
- من خلال مؤشرات الاستقرار المالي في ظل الظروف الحالكة، يمكن للقطاع المصرفي أن يتحمل أية صدمات مرتقبة وذلك بافتراض حدوث سيناريو أكثر شدة.
- إنّ المعادلة الرئيسية التي قد تواجه البنوك المركزية خلال الفترة القادمة هي كيفية الموازنة بين السيطرة على الضغوط التضخمية المتمثلة بارتفاع أسعار السلع والخدمات وبين الاستمرار بدعم التعافي الاقتصادي من آثار الجائحة.

قائمة المراجع:

Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2020). *Policy Model for National Financial Inclusion Strategy*. Malaysia.

Helms, B. (2006). access for all Building inclusive finance systems washington. *D.C world Bank*, 5.

Obafemi , F., & Others. (2016). Financial Deepening and Domestic Investment in Nigeria. *International Journal of Economics and Finance, 08*(03).

The Central Bank of Jordan. (2022, 03 28). Récupéré sur https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=41

أحمد شفيق الشاذلي. (2014). *الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه*. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

أسماء دردور. (بلا تاريخ). بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017. *مجلة الباحث، 01*(19).

إفتخار محمد مناحي الرفيعي. (2020). دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي. *مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2*(2)، 44.

البنك المركزي الأردني. (2018). *تقرير المسؤولية المجتمعية*. الأردن.

البنك المركزي الأردني. (2020). *التقرير السنوي لحماية المستهلك المالي*. الاردن: دائرة حماية المستهلك المالي.

البنك المركزي الأردني. (2020). *تقرير أبرز الإجراءات التي اتخذتها الدول لمواجهة تداعيات جائحة كورونا*. الأردن: دائرة الأبحاث.

البنك المركزي الأردني. (2020). *تقرير الإستقرار المالي*. الأردن: دائرة الاستقرار المالي.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA). (ديسمبر, 2019). *بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية*. الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

حمود مازن. (2020). *ماذا عن دور البنوك المركزية في تفاقم حجم السيولة*. بيروت: إتحاد المصارف العربية.

رامي عبيد. (2020). *مؤشر الاستقرار المالي العربي*. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي. تاريخ الاسترداد 11-12 نوفمبر, 2020

صندوق النقد العربي .(2021) .*تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية* .الامارات العربية المتحدة.

عبد الأمير جاسم أرشد . (2018). الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية (دراسة استطلاعية). *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، 49*.

فؤاد محمد عبدالله الخزرجي. (2020). مدى استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها في الشمول المالي دراسة ميدانية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية*.

قبس عبد الرزاق احمد، حسن حسين هندرين، و بيان جوامير ميخان. (جوان, 2021). توظيف برامج الشمول المالي لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة (دراسة تحليلية). *مجلة كلية وارث الأنبياء العلمية، 3*(عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الأول).

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة. (2018). *مسح استخدام وانتشار الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنازل*. الأردن.